

## ظاهرة التكفير العنفي؛ النظريات المفسرة؟

إنّ من أشدّ ما تعاني منها مجتمعاتنا وأمتنا في هذا العصر، هو تلك الظاهرة من التكفير، التي تعبّر عن نفسها بأساليب وحشيّة وإجرامية، وتلبس لباس الدّين، وتتحدّث لغته. وهي ظاهرة ليست طارئة في الإجماع الإسلامي، بل لها أرهاصاتها وامتداداتها، التي تعود بها إلى بدايات التّاريخ الإسلامي، سوى أنّها تتمظهر في كلّ عصر بمظاهر وقوالب مختلفة.

وهي ظاهرة تمتلك الآن منهجها، ومدرستها الفكرية، وخطابها، وتراثها، ومؤسساتها الإعلامية والتعليمية والدينية، وجامعاتها، ومواردها الإقتصادية، وإمكاناتها البشرية، وانتشارها الجغرافي والثقافي، وأضحت تمثّل تهديداً للعديد من المجتمعات العربية والإسلامية، بل تتعالى أصوات تعتبرها تهديداً للأمن العالمي.

ورغم وضوح هذه الظاهرة في حاضرها وتمظهرها، إلّا أنّ الاختلاف حاصل في تفسير الأسباب الجوهرية، التي تؤدّي إلى انبعاثها بين فترة وأخرى؛ فما هي أهمّ الآراء أو النظريات، التي تفسّر السبب، أو الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة، وانبعاثها بين الفينة والأخرى؟

هنا سوف نحاول عرض وتحليل أهمّ تلك الآراء والنظريات، التي حاولت تقديم الإجابة على هذا السؤال، لنخلص إلى ما نعتقده أصحّ تلك النظريات:

**1- نظرية الأسباب الخارجية:** وقد أدرجتها كنظرية أولى، لا لأهميتها، بل لأنها آخر ما طرح في هذا الشأن، إن لم أقل من أغرب ما طرح، حيث أنّها تعفي تاريخنا وثقافتنا ومجتمعاتنا وأنفسنا من أية مسؤولية، وتلقي باللائمة على الآخرين، وتحيل أسباب الظاهرة إلى أسباب خارجية سياسية، تتمثّل بالتقصير الأميركي والغربي عن مواجهة التمدّد العسكري والجغرافي لبعض تلك الجماعات التكفيرية (كما حصل في العراق مع داعش)، لتقدّم رؤية، تفيد بأن المعسكر الأميركي الغربي كان قاصداً لهذا الأمر لأسباب داخلية أميركية، أو ربّما بهدف تعزيز الإسلاموفوبيا، ولتنشيط سوق السلاح لديه، وتحقيق مصالح إقليمية ودولية مختلفة...

في مقام النقد، يمكن القول ان هذه النظرية قاصرة عن تفسير علمي وموضوعي لتلك الظاهرة، أولاً: لأنها لا تميّز بين الأسباب الجوهرية والعوامل المساعدة، فما ذكر، قد يكون مجرد عامل من العوامل المساعدة في ظرف ما، لا أكثر. ثانياً: محلّ النقاش هو

في تفسير أصل نشوء هذه الظاهرة، وليس في تفسير تمددها الجغرافي والعسكري في هذه المنطقة أو تلك. ثالثاً: لا تقدم هذه النظرية تفسيراً لوجود تلك الظاهرة بقوة في مجتمعات وبلدان، لا يوجد فيها ذلك الدور العسكري الغربي والأميركي المباشر والجوهري. رابعاً: ماذا عن وجود هذه الظاهرة في تاريخنا العربي والإسلامي، حيث لم يكن ذلك الدور الغربي والأميركي. خامساً: إن العمل دائماً على تبرئة الذات، قد ينطوي على حال من النرجسية الإجتماعية والتاريخية والثقافية، التي تعطل لدينا كل أدوات النقد، والقدرة على اكتشاف الخلل لدينا، فضلاً عن علاجه واستئصاله. وطالما أننا نمارس تعمية على الأسباب الحقيقية الكامنة خلف تلك الظاهرة، فهذا يعني القبول بمفاعيلها والمنع من التأسيس لأي عمل يسهم في تعطيل نتائجها الموهلة في تدمير مجتمعاتنا وإنساننا ومختلف أوجه حياتنا الإجتماعية.

هنا لا نريد في المقابل تبرئة الدور الغربي والأميركي في توظيف تلك الظاهرة ومحاولة الاستفادة منها لتحقيق مصالحه، فهذا شأنهم وديدهم، لكن مورد البحث هو في تلك الأسباب الكامنة فينا، والتي تسمح للغربي والأميركي أن يستفيد من مكامن الخلل لدينا؟

2- **نظرية التفسير الإجتماعي:** حيث تذهب هذه النظرية إلى القول بأن أسباباً كالفقر، والبطالة، والتهميش، والإستبداد، وعدم المشاركة... قد تدفع العديد من المجتمعات وجماعاتها وأفرادها إلى اللجوء إلى تلك الظاهرة، والانتماء إليها.

وفي مقام مناقشة هذه النظرية، ينبغي القول:

أولاً: نحن لا نقلل من الآثار السلبية التي تترتب على تلك العوامل الإجتماعية، لكنها لا ترقى إلى أن تكون أسباباً جوهرية لها، حيث انه يمكن أن تحصل تلك الظاهرة لو لم تتوفر تلك العوامل أو بعضها، لكنها لا يمكن أن تحصل فيما لو انتفت أسبابها الحقيقية والجوهرية، وهذا الفرق بين السبب والعامل.

ثانياً: نلاحظ أن العديد ممن ينخرط في تلك الظاهرة، لا يأتي من مجتمعات تعاني من مجمل تلك العوامل الإجتماعية، فهو لم يصبح تكفيرياً بسبب الفقر، لأنه لم يكن فقيراً بالاساس، أو لم ينخرط في تلك الظاهرة بسبب التهميش، لأنه كان يعيش في مجتمعات تنعم بمستوى جيد من المشاركة الإجتماعية أو السياسية...

ثالثاً: لو فرضنا أنّ تلك العوامل الإجتماعيّة، ترقى إلى أن تكون أسباباً جوهرية لإنتاج ظاهرة التّكفير العنفي، فسوف تكون النتيجة أنّ دولاً فقيرة، كبنغلادش وغيرها، يجب أن تكون المصدر الأساسي، والحاضن الأهم لهذه الظاهرة ومظاهرها. لكننا نجد خلاف ذلك، إذ أنّ هذه الظاهرة أكثر ما تنتعش وتنتشر في مجتمعات وبلدان، تتميز بأمور وخصائص، تختلف عما هو موجود لدى تلك الدول والمجتمعات الإسلاميّة الفقيرة والمهمّشة، فهذه البلدان تملك ثروات نفطيّة هائلة، ومستوى عالٍ من الدّخل القومي، ومستوى جيّد من التّقديمات الإجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة... التي توفرها تلك الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان، كنوع من التّعاقد الإجتماعي، الذي يقوم على القبول بالنّظام السياسي القائم، مقابل مستوى عالٍ من الرّيع المالي والإقتصادي والاجتماعي، لكن ما يميّز تلك المجتمعات، هو ذلك المنسوب العالي من الأدلجة، التي تتّصف بالتّكفير، والتعصب، والإلغاء، والتّحريض على العنف والقتل، وممارسة التّوحّش.

3- التّفسير الأيديولوجي: وتذهب هذه النّظريّة إلى القول، بأنّ السّبب الجوهري الكامن خلف هذه الظاهرة، هو تلك التّربية الأيديولوجيّة، وذلك التّأويل الإلغائي والعنفي للدين، والذي تشكل على مدى أكثر من ألف عام، بفعل رغبة السلطان بإنتاج تأويل للدين يخدم مصالحه، وتواطؤ فئة من فقهاء البلاط، فكان تراث التّكفير، على شبه من عنف السلطان وتوحّشه من جهة، وشبه من عنصريّة فقهاء البلاط وتكفيرهم من جهة أخرى... وهذا التّراث هو البذرة التي تستولد تلك الظاهرة، والتي ما إن تتوفّر لها العوامل المساعدة لنموّها وانتشارها، فإنّها تفعل وتعبّر عن نفسها بأسوأ ما فيها، لكن السّبب الأساس إنّما يكمن في تراث التّكفير ذاك، ولاهوت التّوحّش لديه، وذلك التّأويل العنفي للدين ونصّه وكتابه؛ وكلّ ما يحكى في المقابل عن عوامل إجتماعيّة، أو سياسيّة، أو خارجيّة، أو توظيف إقليميّ أو عربي أو أميركي... إنّما هو مجرد عوامل، بغضّ النّظر عن درجة أهمّيّتها وخطورتها، ومدى تأثيرها في المساعدة على نمو هذه الظاهرة، وولادتها، وانتشارها، وتمكّنها، ووصولها إلى تلك المديات غير المسبوقة.

وما يشهد على هذا التّفسير، أنّ القاسم المشترك لدى جميع تلك الجماعات المنخرطة في هذه الظاهرة، هو ذلك البعد الأيديولوجي الكامن في السّلفيّة الوهابيّة بشكلٍ أساس، وأنّ الخطاب الذي تعتمده تلك الجماعات، يدلّ على أنّ مرجعيّتها الفقهيّة والفكريّة، إنّما تكمن في ذلك التّراث السّلفي الوهابي، وأيديولوجيّته ذات المضمون العنفي والتّكفيري،

وأنَّ جغرافيّة انتشار هذه الظّاهرة هي نفسها جغرافيّة انتشار تلك السّلفيّة، وأنّه لا يوجد مجتمع وصلت إليه تلك السّلفيّة، إلّا وأنتج ذلك النّوع من التّكفير العنفي والإجرامي.

وإنّ مجمل ما ذكر من عوامل -على خطورتها- قد تتوفّر في مجتمع أو آخر، لكنّها لا تنتج لوحدها، وبمعزل عن ذلك البعد الأيديولوجي شيئاً من تلك الظّاهرة أو إفرازاتها، في الوقت الذي ما إن يتوفّر فيه ذلك السّبب الأيديولوجي، إلّا ويتوقّع فيه إلى حدّ بعيد إنتاج تلك الظّاهرة، أو شيء منها، وإن لم يتوفّر -في المقابل- كلّ أو جل تلك العوامل المذكورة.

بناءً على ما تقدّم، وإذا كان تقديم أيّ مشروع علاجي لتلك الظّاهرة يتوقّف على التّشخيص العلمي والصّحيح لأسبابها؛ فيمكن القول، أنّ أيّ فعل علاجي يجب أن يتوجّه بشكلٍ أساس إلى السّبب الرّئيسي، وهو ذلك التّراث التّكفيري، والتّأويل العنفي للدين، ولاهوت التّوحّش لمعانيه، والذي يعبر عن نفسه في التّربية الدّينيّة، ومناهج التّعليم في المدارس والجامعات، وفي الخطاب الإعلامي في مختلف وسائل الإعلام، وفي الثّقافة الدّينيّة، التي يعمل على نشرها من خلال المساجد، والمنشورات، ومختلف المواقع الإلكترونيّة، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ...

وعليه، ينبغي العمل على تطهير التّراث الدّيني من مدخولات التّكفير العنفي، من خلال القيام بمشروع نقدي، يعمل على تفكيك جميع حلقات ذلك التّراث، وإبطال قدرتها على الفعل والتّأثير، ومن ثمّ تنقية جميع مناهج التّعليم والمنشورات من مضامين ذلك التّراث، وتعطيل مختلف الوسائل الإعلاميّة، التي تبتّ سموم ذلك التّراث، وتمارس التّحريض والعنصريّة، وتدعو إلى ممارسة العنف المتوحّش والإلغاء والتّكفير... ومن ثمّ يوتى إلى تلك العوامل للعمل عليها، وخصوصاً الإمتناع عن توظيف أداة التّكفير العنفي في أيّ صراع إقليمي أو دولي أو سياسي أو... فضلاً عن بقيّة العوامل، التي لا شكّ أنّها عوامل مساعدة ومؤثّرة في إنتاج تلك الظّاهرة، وغيرها من الظّواهر المرضيّة في مجتمعاتنا، لكن يبقى قبل كلّ شيء، أن يعمل على إنتاج وتعزيز ذلك التّأويل (أو التّفسير) الدّيني، ذي المضمون الحضاري، والانساني، والقيمي، والمعتدل، والنّهضي، والذي يقصي كلّ معاني العنصريّة والجاهليّة، وكلّ مضامين التّخلف، التي ألّبت لباس الدين، وتوجّجت تاج القداسة، والتي لا يمكن لأيّ مشروع حضاري إسلامي أن ينهض، ويحقّق أهدافه، ما لم يعمل على استبعادها، وإغائها من التّربية، والتّعليم، والثّقافة، والإعلام، والتّراث إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.